

تحولات الاستراتيجية النووية بعد الحرب الباردة

Transformations of nuclear strategy after the Cold War

Transformations de la stratégie nucléaire après la guerre froide

أ. لخضر بوالطمين، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، البريد

الالكتروني: le_vert26@hotmail.com

Received: 07/03/2019

Accepted: 23/04/2019

Published: 23/06/2019

الملخص:

تميّز زمن الحرب الباردة بالصراع الإيديولوجي والعسكري بين القوتين العظميين أين كان للقوة العسكرية الدور الأساسي والفعال في رسم معالم العلاقات الدولية خلال تلك الفترة التي تميّزت أيضاً بحالات التوتر والردع والتهديد الناتجة عن سياسة سباق التسلح المنتهجة من القوتين المتنافستين، فرغم محاولتهما تخفيض حالات التوتر والردع والتهديد في علاقتهما من خلال توقيعهما لسلسلة من اتفاقيات ومعاهدات الحد من انتشار الأسلحة الإستراتيجية في إطار سعيهما لتعزيز سياسة الانفراج الدولي، إلا أنهما بالمقابل كانا يدعمان أكثر تطوير برامجهما النووية التقنية وإعادة تحديث أسلحتهما الذرية.

لقد دخل العالم كله بعد الحرب الباردة فيما يشبه الكسر المفتوح لأنظمة الأمن حيث لم يعد الأمر مقصوراً على السباق الدولي لتخزين الأسلحة التقليدية وتوطئتها، بل امتد السباق ليشمل التوطين النووي ليس لأغراض مدنية وحسب، وإنما لأغراض عسكرية أساساً، بحيث أنه كما يقول المفكر الفرنسي "Jean Guilton" صاحب

أطروحة "الفكر والحرب" أن الذي يحتكر السلاح النووي أو الذي يصمم وحده على استخدامه مهما كان الثمن يصبح وحده سيد اللعبة، بل ومن الممكن - كما يقول - أن تُصبح النزاعات المقبلة نفسية وأن يُنظر إليها وفق مفاهيم الشلل وليس وفق مفاهيم الخوف.

الكلمات المفتاحية: الثورة في الشؤون العسكرية، تعدد القوى النووية، الاستخدام المجهومي، الإرهاب النووي

Abstract :

The era of the Cold War was characterized by the ideological and military conflict between the superpowers where military power played a key role in shaping international relations during that period, which was also marked by the tension, deterrence and threat posed by the arms race policy of the two rival powers, despite their attempts to reduce tensions, Their relations by signing a series of strategic arms control agreements and treaties as part of their efforts to promote international relaxation policy. Modern atomic weapons

After the Cold War, the whole world entered a kind of open breakage of security systems where it was no longer confined to the international race to store and settle conventional weapons. The race extended to nuclear settlement not only for civilian purposes but for military purposes as well, "Whoever monopolizes nuclear weapons or who is determined to use them at all costs is the master of the game," he said. "It is possible," he says, "that future conflicts will become psychological and be viewed according to the concepts of paralysis, not according to the concepts of fear.

Keywords: revolution in military affairs, multiplicity of nuclear forces, offensive use, nuclear terrorism.

مقدمة:

عالم ما بعد الحرب الباردة بدا وكأنه عالم فوضوي تغيب فيه قوة القهر الشرعية الموحدة لتحل محلها قوة وطنية استفادت من الفرصة المتاحة لتعيد صياغة الأحداث خدمة لمصالحها، فالولايات المتحدة نظرت لنفسها على أنها القوة الأولى عالمياً بل وهي الوحيدة وكل القوى الأخرى إنما هي في حقيقة الأمر مجرد قوى إقليمية لا يتعدى مجال تأثيرها المجال الإقليمي الذي توجد فيه.

فكما يقول " Brzezinski " في تحليله لأهم القوى المؤثرة في النظام الدولي الجديد والتي حددها بأنها: أوروبا الغربية وروسيا والصين ثم الهند ، فإنه على الولايات المتحدة الأمريكية القيام بصياغة إستراتيجية خاصة للتعامل مع كل منها لضمان ركن أساسي هي بصدد صياغته ضمن عقيدتها الجديدة والمتمثل بعدم السماح لأية قوة إقليمية بالتنامي حتى لا تهدد المصالح الأمريكية أينما وجدت.

الإشكالية: فزمن الحرب الباردة الذي تميز بالصراع الإيديولوجي والعسكري بين القوتين العظميين أكد أن القوة العسكرية كانت تلعب الدور الأساسي والفعال في رسم معالم العلاقات الدولية خلال تلك الفترة التي تميّزت أيضاً بحالات التوتر والردع

والتهديد الناتجة عن سياسة سباق التسلح المنتهجة من القوتين المتنافستين، فرغم محاولتهما تخفيض حالات التوتر والردع والتهديد في علاقتهما من خلال توقيعهما لسلسلة من اتفاقيات ومعاهدات الحد من انتشار الأسلحة الإستراتيجية في إطار سعيهما لتعزيز سياسة الانفراج الدولي، إلا أنهما بالمقابل كانا يدعمان أكثر تطوير برامجهما النووية التقنية وإعادة تحديث أسلحتهما الذرية. هذا يدفعنا لطرح السؤال التالي: ما هي أهم التحولات الاستراتيجية التي طرأت على الاستراتيجية النووية بعد الحرب الباردة؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم إتباع المنهج التحليلي الاستقصائي لفهم أهم الأسباب الكامنة وراء سعي القوى النووية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير إستراتيجيتها النووية ، مع الاستعانة ببعض أدبيات المنهج التاريخي والمقارن وفق حاجة البحث.

1. التحول في طبيعة الإستراتيجية النووية :

شهد النظام الدولي في العقد الأخير من القرن الماضي جملة من المتغيرات أصبح يُطلق عليها المتغيرات الدولية، ويبرز في مقدمتها انفراط عقد الاتحاد السوفيتي وزيادة دول النادي النووي (تعدد الأطراف النووية) والثورة في قضايا الشؤون العسكرية والتكنولوجية، وعلى الرغم من عمقها وسعة درجة تأثيرها على كل الأصعدة إلا أن التأثير المباشر الذي تبرزه كان على إستراتيجية الردع، والتحولات الحاصلة عليها بإدراكات جديدة لمضمون وآليات جديدة حولت مفهوم الردع من الهجوم إلى الدفاع وفق أسس النظام الدولي ومركزاته وسلوك الو.م.أ فيه.

ففي زمن الحرب الباردة بدا كل شيء يتعلق بالأسلحة النووية وكأنه نهائي وغير قابل للتغيير فبحكم الخصائص التدميرية لهذه الأسلحة واستقرار الفكر الاستراتيجي على أنها غير قابلة للاستخدام الفعلي هجوماً أو دفاعاً وأن استخدامها الرئيسي هو الردع لدرجة أن كثيراً من الكتابات قد ألفت تسميتها الرادع النووي، وقد استند منطق الردع على عدة أسس استمرت لمدة طويلة منها⁽¹⁾:

1- أن القوة التدميرية للأسلحة النووية كانت كبيرة لدرجة تخلق معها ميلاً لعدم استخدامها بصرف النظر عن موازين القوة القائمة.

2- أن حجم التدمير المتوقع من استخدامها كان هائلاً ومزمناً، بحيث لم يكن من المتصور أن استخدامها يمكن أن يحقق أهدافاً سياسية معقولة لمن يفعل ذلك، فالدول التي تخوض صراعات تهدف إلى التأثير على إرادة الطرف الآخر وليس تدميره خاصة وأن الآثار الإشعاعية لن تتيح حتى احتلال أراضيه، وبالتالي لم يعد هناك هدف واقعي يمكن تصور استخدامها فعلياً لتحقيقه سوى الدفاع عن البقاء كملاذ أخير في حالة تعرض الدولة لتهديد نووي فعلي.

وقبل كل ذلك، بالطبع، كان فكر الردع برمته قد استند على وضع التوازن النووي الذي ميّز علاقات القوتين العظميين خلال الحرب الباردة بآلياته المعقدة التي تتيح لكل دولة توجيه ضربة ثانية حتى في حال تعرضها لضربة أولى.

لكن عقد الثمانينات من القرن الماضي شهد تنامي قدرة بعض الدول الساعية للحصول على السلاح النووي ووصولها لعبئة النادي النووي لأول مرة ومن هذه

(1) مجموعة من المؤلفين، التقرير الاستراتيجي العربي 2004، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص126.

الدول: الهند، باكستان، كوريا الشمالية، العراق، إسرائيل، جنوب إفريقيا والأرجنتين. الأمر الذي شكّل تهديداً خطيراً لإستراتيجية القبول والتفاهم بين دول النادي النووي الخمس، باعتبار أن الحائز الجديد للسلاح النووي سيكون خارجاً عن قواعد اللعبة المرتكزة عليها العلاقات الدولية بشكل رئيسي والمصالح الإستراتيجية المتعلقة بها، في حين أن الدول المرشحة للامتلاك أو الحيازة ستكون مدفوعة بنوايا وأهداف إقليمية مغايرة قد تشكل إخلالاً بالميزان الإقليمي لأي منطقة في العالم وسيؤثر ذلك على الميزان النووي الدولي واستقراره.

وأدى تفاقم الوضع الدولي والتوازن الإقليمي في بعض المناطق ذات الأهمية الحيوية وتزايد تهمل الاتحاد السوفييتي لدرجة أصبح فيها مجرد هيكّل لقوة عظمى مشلولة عن رد الفعل على التحديات الخطيرة التي عانى منها العالم، خاصة بعد تدخل الو.م.أ في الخليج العربي لإجبار نظام صدام حسين على الانسحاب من الكويت في واحدة من أخطر الأزمات التي حسمت بشكل نهائي قدرة الو.م.أ على التصرف المنفرد على الصعيد الدولي من دون الحاجة لموافقة حقيقية من الاتحاد السوفييتي.

إن استفراد القوات الأمريكية بحسم حرب الخليج قد أظهر معه أداءاً ذا مستوى عال في المناورة واستخدام تقنيات بالغة التقدم لتطفح إلى الوجود متغيرات جديدة لا بد لصانع القرار في البيت الأبيض وضعها في الحسبان بل واستثمارها لوضع إستراتيجية لحقبة الفترة الجديدة.

إذ بات واضحاً في أول تقرير رباعي قدمته وزارة الدفاع الأمريكية في العقد الجديد أمام الكونغرس (1992) في عهد الرئيس بوش الأب، لتحديد بين صفحاته خطة مفصلة لكيفية إعادة النظر جذرياً في تأسيس هيكلية أحدث للقوات المسلحة

الأمريكية فضلاً عن تغيرات مهمة في العقيدة العسكرية التي يجب تطويرها للاعتماد عليها مستقبلاً⁽²⁾.

وكان من أهم أسس هذا التغيير في استخدام القوة العسكرية وتحديد إستراتيجيتها اللاحقة هو الاعتماد على غياب المهدد الأول إزاءها في حقبة الحرب الباردة، إذ أضحى من الضروري إيجاد صيغ ووسائل تُقاتل بموجبها القوات المسلحة الأمريكية، خصوصاً وأن خصومها باتوا غير معروفين بشكل مباشر. لذلك وُضع الأساس كي تكون مقتدرة على خوض حربين إقليميتين عاليتي المستوى وتحقيق النصر فيهما مع قدرة مضافة لمعالجة حالات طارئة والتي سُميت "Option two plus two" وذكر ذلك بوضوح في التقرير المذكور، بالتأكيد على أن وزارة الدفاع الأمريكية أعطت تعليمات لقادتها العسكريين بطلب القوات والأسلحة اللازمة والكافية لخوض حروب إقليمية ضد العراق وكوريا الشمالية واستدعى ذلك إبراز عوامل مهمة في هذا المجال وفي إعداد القوات المسلحة التي تعتمد على الانفتاح المتقدم، وهو ما سمح بإعادة النظر في العقيدة العسكرية الأمريكية، وتطور في النهاية إلى ما يُعرف بـ"الثورة في الشؤون العسكرية".

1.1. الثورة في الشؤون العسكرية "RMA"

يمثل التطور العلمي والتقني عنصراً مهماً في تحديد مستوى القدرات الوطنية ومستقبلها، بل إن التقنية العلمية تؤثر في مجمل العلاقات الدولية فقد أدى الاتساع المتزايد لانجازات التكنولوجيا وتعدد استخداماتها إلى تأثيرات كبيرة في هيكلة النظام الدولي وقيمته، وفي سيادة الدولة وعملية صنع القرار لديها، فالدول التي تمتلك مفاتيح

⁽²⁾ "فوكوياما يحلل تقرير البنتاغون" تر: رشيد أبو غيدا، المنتدى، السنة 07، نوفمبر 1992، ص 20-22.

التكنولوجيا هي الأقدر على تطوير مواردها واستخدامها بكفاءة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية ومن ثمة فإن الدول التي تفتقد إلى التكنولوجيا المتقدمة ستكون عاجزة عن تطوير مواردها وإمكاناتها بينما يشكل تخلفها في الميدان التكنولوجي عامل تحدّ يحد من حركتها السياسية⁽³⁾.

فالتقدم العلمي والتقني يدعم القدرة العسكرية للدولة إذ على الرغم من أن التقدم العلمي - التقني يمكنها من تعبئة الطاقات البشرية والموارد لصراعات طويلة، وكن في الوقت نفسه فإن تكنولوجيا الأسلحة النووية أدت ومازالت تؤدي إلى تناقص إمكانية الحسم وذلك للقابلية المتبادلة للتدمير بين القوى النووية⁽⁴⁾.

وهكذا فإن التقدم العلمي - التقني أخذ يشكل القاعدة الأساسية للاقتصاديات الصناعية، إذ وُظف العلم والتكنولوجيا لتكونا قوة إنتاجية كما أن القطاع العسكري استخدم منجزات العلمي - التقني الراهن وأدخل ما يسمى بالثورة العسكرية أو القضايا العسكرية، ولذلك أصبح يُقال إن القطاع العسكري هو المستهلك الرئيسي لمنجزات التقدم العلمي - التقني⁽⁵⁾.

(3) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1999، ص162.

(4) زغنيو برزينسكي، بين عصرين: الإستراتيجية الأمريكية في العصر الإلكتروني، تر: محبوب عمر، القاهرة: العربي للنشر، 1988، ص27.

(5) فؤاد مرسى، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، 147، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1990، ص63.

(6) كريم حجاج، ملامح الإستراتيجية الأمريكية في القرن القادم، القاهرة، السياسة الدولية، العدد127، جانفي 1997، ص73

وعليه فإن ثورة التكنولوجيا العسكرية توجهها ثورة في المعلومات ومضاعفة القدرة العلمية-التقنية، وهذه الثورة التي تقودها الو.م.أ منذ عقود مضت تنطلق من التقدم المحقق في عدد من التكنولوجيات والأهم من ذلك أنها تمتلك القدرة على ربط هذه التطورات مع بعضها وبناء النظريات والاستراتيجيات والتكتيكات التي تفيد من إمكاناتها الفنية.

وقد ظهرت المؤشرات الأولى لدخول تحولات مهمة في الفكر والعمل الاستراتيجي الأمريكي عقب حرب الخليج الثانية مباشرة وبرزت دراسات عديدة ومتنوعة تنبأت بقدوم ثورة القضايا العسكرية⁽⁶⁾ (**Revolution in Military Affairs**) وبدأت هذه الدراسات والكتابات تترجم وتطور من خلال مكتب التقويم الشامل (office of net Assessment) المتخصص بالبحث والتحليل التابع لمكتب وزير الدفاع الأمريكي مباشرة بعد ملاحظة أن هذه الدراسات والآراء والتحليلات أثرت في الفكر العسكري الأمريكي في أبعاده الفكرية والتنظيمية.

ويدرك المحللون الأمريكيون أن قدوم الثورة التكنولوجية يمثل جزءاً من ظاهرة أعمق انعكست في انتقال مجالات العمل الإنساني من الحقبة الصناعية إلى عصر تحليل المعلومات وتوزيعها داخل أطر تنظيمية بالغة التعقيد، وبالتالي فإن تأثير ثورة المعلومات في العلوم العسكرية يتعدى مجرد توظيف التكنولوجيا الحديثة لرفع الكفاءة القتالية لنظم السلاح التقليدي، فهي تنطوي على تحول فكري وتنظيمي يواكب طبيعة التغيرات التي أفرزتها ثورة المعلوماتية وتحديداً فيما يخص تكنولوجيا السلاح النووي والنظم الحاملة له ووسائل المراقبة والاستطلاع والإنذار، وكذلك إزاء تكنولوجيا

(7) المرجع نفسه، ص 74.

الأسلحة التقليدية عبر الاهتمام بتكنولوجيا المقذوفات وأساليب الإخفاء وعلم
الالكترونيات الدقيقة والذكاء الصناعي (التوجيه والتحكم) فضلاً عن تكنولوجيا
الفضاء⁽⁸⁾.

وعليه فإن الثورة في التكنولوجيا العسكرية تقوم على نظامين أساسيين هما:

- 1- جمع المعلومات: إذ يذهب (Alvin Toffler) للقول إن الثورة المعلوماتية جزء من
الثورة العسكرية إذ تجعل الأولى من الحروب حروب معلومات أي "القتال بالمعلومات
والقتال لأجل المعلومات والقتال ضد المعلومات" وأن وسائل هذه الحرب سوف لا
تكون بالمدفع أو البندقية أو الطائرة أو الدبابة وحدها، بل تُضاف إليها المعرفة
والمعلوماتية فالمقذوفة تنطلق بناءً على معلومات أساسها حاسوبها الذاتي وحاسوب
المركز الذي سينطلق منه حتى يصل إلى هدفه، ويؤكد (Alvin Toffler) أن هذا
النمط من الحروب قد طُبّق في حرب الخليج الثانية ضد العراق سنة 1991⁽⁹⁾.
- 2- أما النظام الثاني فهو (C-41) ويشير إلى التكنولوجيا والمنظومة التي توفر القيادة
والسيطرة والمواصلات وعمليات الحاسوب، وتختصر التحليلات العسكرية الأمريكية
مكونات الثورة في الشؤون العسكرية ضمن أربعة مجالات متشابكة ومعقدة
هي⁽¹⁰⁾:

⁽⁸⁾ ألفين وهايدي توفلر، الحرب والحرب المضادة: الحفاظ على الحياة في القرن المقبل، ترجمة صلاح

عبد الله، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر، ص 30.

James Stavridis, **The second revolution**, joint force quartely, (JFQ), spring

1997, p11.

(10) Achton . B. Carter, **Keeping America's Military Edge**, foreign affairs, vol 80 ,
n01, January-February 2001, p160.

- الدقة المتناهية في التصويب: وهي نتاج ثلاث عقود من البحث والتطوير لنظم التوجيه الدقيقة فبعدما كانت الأهداف التي يمكن أن يعالجها سلاح الجو لا يتعدى 50 هدفاً في الأربعينات في غضون يوم واحد أصبح يستهدف 150 هدفاً خلال 24 ساعة وهذا ما حدث في حرب الخليج الثانية والثالثة.
 - حرب المعلومات: المتمثلة بتدمير انسيابية المعلومات لدى الخصم سواءً من خلال استخدام التكنولوجيا المتقدمة لتدمير نظم معلوماته وتعطيل نظم القيادة والسيطرة لديه، أم بتسريع وتيرة العمليات العسكرية الموجهة ضد الخصم بحيث يعجز عن تكوين صورة واضحة لسير المعركة والهدف الرئيس هو إصابته بالشلل وإرباك العمليات المنظمة داخل هيكله القيادي.
 - المناورة المتفوقة: التي تعتمد أساساً على دمج نظم المعلومات الحديثة في هيكل القيادة لرفع كفاءة نظم القيادة والسيطرة في إدارة الحملة العسكرية. وتكمن المناورة في توجيه القوة العسكرية ضد مراكز الثقل للخصم ثم العمل على تغيير الأبعاد الزمانية والمكانية التي تحكم التخطيط العسكري وإن الميزة الحقيقية التي يوفرها التفوق في مجال المناورة هو إمكانية تنسيق تحركات القوات الأمريكية بغض النظر عن مواقع تركزها خارج مسرح العمليات وفي ظل هامش زمني ضيق لاقتحام المجال الاستراتيجي للعدو.
 - التفوق في قراءة فضاء المعركة: هو مفهوم مرتبط بحرب المعلومات يعتمد على تجميع وتحليل المعلومات من المصادر المتنوعة لأجهزة الاستشعار والاستطلاع وقواعد المعلومات التي قد لا توجد بالضرورة في مسرح العمليات.
- وبذلك توفر الثورة في الشؤون العسكرية تكنولوجيا ذات قدرة على جمع وفرز ومعاملة ونقل وعرض المعلومات الخاصة بأحداث معقدة جداً تقع في مناطق جغرافية

واسعة ولاسيما أن هذه المعلومات مهمة بالنسبة إلى قضايا كثيرة لا تنحصر بالحروب وتحديدًا في ظل عالم يتغير بسرعة وتصبح فيه المعلومات والتقنية سلعة مركزية في العلاقات الدولية، وخاصة في جانبها العسكري في ظل حقيقة تؤكد أن القوة العسكرية مازالت تعد الملاذ النهائي لحل الخلافات...، والأهم من ذلك هو أن احتمال استخدام القوة العسكرية لا يزال مسيطراً على تصرفات الدول ومواقفها في حالات كثيرة¹¹، وبخاصة من قبل الو.م.أ وقد ركز على ذلت "ديك تشيني" من خلال دراسة قدمها في سبتمبر 2001 إلى البيت الأبيض انطلق فيها من تأكيده أن الو.م.أ هي القوة العظمى الوحيدة وقد اعتمدت على تفوقها العسكري ودورها التكنولوجي الريادي الجديد لتحقيق أهدافها الإستراتيجية المتمثلة في الحفاظ على هذه المكانة الفوقية لأطول وقت ممكن.

وهناك دول ذات قدرات عالية ولكنها غير مقتنعة بالوضع الراهن وتسعى لتغييره بشكل قد يهدد حالة السلام والازدهار...، وركز "تشيني" أيضاً على أن الثورة التكنولوجية العسكرية تعمل على تحديث القوات المسلحة الأمريكية لتقوم بمهام أربع رئيسية، لعل في مقدمتها الدفاع عن الوطن الأمريكي وحسم المعارك العسكرية في ساحات متعددة وفي أن واحد، ثم أداء مهام "الشرطة" وتشكيل بيئة أمنية في مناطق النزاع وأخيراً تعزيز الدور الأمريكي العالمي من دون منافس أو موازن في النظام الدولي⁽³⁸⁾، وهذا يعني أن القيادة الأمريكية ستحتاج لأن تكون قوية في وجه تغيرات

⁽¹¹⁾ Ibid. p06.

⁽³⁸⁾ أندرو باسيفيتش، الإمبراطورية الأمريكية، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004، ص 176

مثرة في بنية الإدارة الأمريكية لتتمكن من قيادة الناصية الأمريكية، وعلى مؤسسة الأمن القومي أن ترفع ككل من فاعليتها الإدارية وديناميكيته وحركة قواها العاملة. وقد استجاب البنتاغون لهذا المتطلب لتعريف ما دُعي بـ"الرؤية المتحدة لعام 2010" فعادة هيكله القوات المسلحة الأمريكية حتى عام 2020 معتمدة في أسسها على تكنولوجيا المعلومات التي منحت الو.م.أ قدرة فريدة على تغيير طبيعة الحروب بغية استمرار التفوق الأمريكي كقوة عظمى وحيدة.

وتؤكد الرؤية إمكانية الاعتماد على المعلومات الخفية، الهجوم الدقيق، المتحسسات ذات الترددات المتعددة، التحكم والسيطرة الآلية...، بحيث أصبح وسيصبح قائد كل وحدة من الوحدات العسكرية ملماً بالصورة الشاملة والدقيقة عن ميدان المعركة الأمر الذي يمكنه من اتخاذ قرارات أفضل ومن التصرف بشكل أسرع من الطرف المقابل، وأمست القوات الضخمة شيئاً من الماضي فقد جعلت التكنولوجيا الأمر ممكناً بتحقيق تأثيرات العدد الكبير - كثافة القوات القتالية - من دون الضرورة الفعلية لاجتماع القوات في مكان واحد، وصولاً إلى مرحلة أن الوجود الفعلي أو الوجود المتوقع للقوة الحاسمة قد يدفع الخصم للاستسلام بعد مقاومة بسيطة.

وبدلاً من التهديد بالدمار المادي قد يستخدم القادة الأمريكيون في ميدان العمليات المعلوماتية أسلحة غير حركية لتجريد العدو من أقل نزعة للقتال حتى قبل أن يبدأ فعلياً⁽¹³⁾.

وفي قلب الرؤية المتحدة الأمريكية لعام 2020 يكمن اليقين الآتي: إن استغلال ثورة المعلومات سيمكن القوات الأمريكية سواءً كانت تعمل بشكل منفرد أم مع حلفاء

(13) نفس المرجع، ص 178.

من التغلب على أي عدو يُمكن تخيله في كل صنوف العمليات العسكرية بما فيها الحروب التقليدية وغير التقليدية وتلك الظروف الغامضة التي تقع بين السلم والحرب. فالثورة في الشؤون العسكرية والتكنولوجية ستمنح الآن الو.م.أ فرصة لم يسبق أن امتلكها أي جيش من قبل وهي القدرة على الرؤية عبر ضباب الحرب بشكل أكثر وضوحاً والتصويب بدقة أكبر ومن مسافات بعيدة. فالثورة في الشؤون العسكرية كما يحلّلها وزير الدفاع الأمريكي السابق "ويليام كوهين" بأنها تعني "...القتال مع المزيد من الخفية والمفاجأة، وتعني أيضاً تحقيق فاعلية أكبر مع خطورة أقل"¹⁴.

وعليه يمكن القول أن الثورة في الشؤون العسكرية باتت تعد من أهم المتغيرات الدولية الجديدة لتواصل هيمنة الو.م.أ في ظل بروز عدد من الأقطاب في العالم، حقيقة واقعة في حدّها الأدنى المتصاعد ، وأن المغزى الذي يجب إدراكه من فهم إستراتيجية تعدد الأقطاب في المرحلة الموالية بأنها لا تعني فقط وجود أقطاب أخرى في العالم إلى جانب الو.م.أ ولا تعني فقط أنها عملية ديناميكية معقدة أو بالغة التعقيد، ولكنها تعني كذلك أنها تأتي على حساب الإستراتيجية والمكانة والمصالح الأمريكية، فبعدما كان الصراع بين القوى الصاعدة في العالم والقوى المهيمنة صراع وجود في العالم الثالث والمهيمنة عليه ، اختلف الوضع قوة الصين وتساعد القوة الأوربية التدريجي وبرز الهند وباكستان وكوريا الشمالية وإيران، إذ بات الصراع أساساً في مواجهة النفوذ والمهيمنة والقوة الأمريكية، وهو ما يدفع هذه الأخيرة لأن تجعل من الثورة في

¹⁴ (محمود نبيل فؤاد طه، الأسلحة النووية وألويات الأمن القومي في ضوء إمكانات نووية عربية)، ورقة

قدمت إلى : الخيار النووي في الشرق الأوسط ، أعمال الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات المستقبل جامعة أسيوط ، تحرير: محمد إبراهيم منصور، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 347.

الشؤون العسكرية (ثورة التكنولوجيا) مقدمة لصراع وتنافس القوى في القرن الجديد، ليستمر النظام الدولي الجديد بقيادة الو.م.أ في تفوقها وهيمنتها على العالم في كافة الميادين.

2.1. تعدد القوى النووية وأثره على إستراتيجية الردع النووي

تعد الإمكانيات النووية التي تمتلكها أية دولة في مقدمة قوة الدولة المؤثرة على حجم قوتها الشاملة وبالتالي في مكانتها الإقليمية و الدولية، وفي طريقة تحقيق مصالحها وهو ما يُعرف عند الاستراتيجيين بالقوة والإستراتيجية العسكرية الشاملة للدولة¹⁵ وفي حالة توصل دولة ما لامتلاك القوة النووية فإن ذلك يعني حدوث خلل في التوازن الاستراتيجي والعسكري مع خصومها وفيما يتعلق بالسلح النووي والاستخدامات المباشرة للقوة النووية وأثرها في السياسة الدولية فإنها تأخذ أحد الشكلين:

- الأول: الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية ويرتبط هذا النوع بالاستخدام القتالي لها في إطار نمط الدفاع أو نمط الهجوم ضد قوات أو قدرات الخصم بهدف إحداث آثار تدميرية مباشرة لها، ترتبط بأهداف العمليات العسكرية.

فالدفاع يهدف إلى منع الطرف المضاد من تحقيق أهدافه وذلك عن طريق صد أو دفع هجوم يتم شنه ضد الدولة مع تقليص الخسائر أقصى حد ممكن، أما الهجوم فإنه يعني استخدام القوة العسكرية بهدف إلحاق الهزيمة بالخصم يتم من خلالها تحقيق أهداف الهجوم التي ترتبط بالحصول على قيمة معينة بالقوة.

¹⁵ محمد عبد السلام، احتمالات ومحاذير استخدام السلح النووي في الشرق الأوسط، المرجع السابق،

- أما الشكل الثاني لاستخدام القوة النووية فهو التهديد باستخدام القوة في إطار نمط الردع أو الإكراه وهي استخدامات تهديدية تهدف إلى التأثير في إرادة الخصم باتجاه منعه من القيام بسلوك معين يرغب في اللجوء إليه (الردع) أو دفعه نحو إتباع سلوك معين لا يرغب في القيام به (الإكراه).

وتشير العديد من التحليلات الإستراتيجية والعسكرية في المسألة النووية وما يخص استخدام القوة النووية إلى أنها كانت في مجال التهديد باستخدام القوة النووية وليس الاستخدام الفعلي، حيث هناك محددات وقيود بحيث ارتبطت مصداقية التهديد باستخدام القوة النووية واستندت دائماً إلى إمكانية استخدامها فعلياً إذ أن التهديد باستخدام القوة النووية قد تقلص بشدة ليتخذ نمط الردع، حيث كان الأخير هو الاستخدام الرئيس لها والذي يكتسب مصداقية عالية حتى أصبح السلاح النووي يُعرف "بالرادع النووي" على الرغم من أنه ليس سلاح ردع فقط، ذلك لأن طبيعة السلاح النووي كأداة سياسية وليس مجرد أداة أمن قد جعلته يتجاوز نطاق أنماط الاستخدامات السياسية ليرتبط باستعراض القوة والمساومة التفاوضية والتأثير النفسي في ظل محددات خاصة¹⁶ تسعى للحفاظ على التوازن الاستراتيجي بين الدول فقد يكون استخدامها فعلياً وعلى المدى البعيد استراتيجياً.

وقبل الحديث عن تأثير المتغيرات الجديدة في إستراتيجية الردع نشير بإيجاز لأهم القوى النووية التقليدية والجديدة، ومدى تأثير تزايدها على السياسة الأمريكية وإستراتيجيتها القريبة والمستقبلية لاسيما وأن تعدد القوى النووية من أهم المتغيرات الدولية التي طرأت على النظام الدولي الراهن لاستشراف أثره في النظام الدولي الجديد والتوازنات الإقليمية

والدولية الإستراتيجية، خاصة وأن إحدى المناقشات التي أثارت جدلاً لا يُستهان به منذ أوائل الثمانينات من القرن الماضي هي الفرضية التي تؤكد أن الانتشار التدريجي للأسلحة النووية في دول أخرى أمر يجب أن يُقابل بالترحيب بدلاً من التخوف، مستندة هذه الرؤية إلى فرضية مفادها أنه كما سبق للردع النووي أن حافظ على الاستقرار بين الشرق والغرب خلال فترة الحرب الباردة فإنه باستطاعة هذا الردع أن يُحدث أسباب استقرار مشابهة في حالات صراع أخرى¹⁷.

مع أن هذا الافتراض لم يلق تأييداً واسعاً بالنظر إلى أن الحكمة التقليدية كانت ومازالت ترى أن وجود المزيد من السلاح النووي أمر أسوأ وليس أفضل، وأن اتخاذ إجراءات لمنع الانتشار النووي يُمثل أفضل السبل للمضي نحو الأمام في عالم أكثر أمناً واستقراراً¹⁸.

فإلى غاية الثمانينات لم يكن هناك سوى خمس قوى نووية معروفة بامتلاكها المؤكد للسلاح النووي وهي: الو.م.أ-الاتحاد السوفييتي-الصين-بريطانيا-فرنسا والتي شكّلت معاً كفتي ميزان القوى على الساحة الدولية طيلة العقود الأربع التالية لنهاية الحرب العالمية الثانية. وجرى امتلاكها لهذا السلاح وفق قواعد اللعبة النووية التي تزعمتها الو.م.أ بحكم قيادتها للمعسكر الغربي وسمحت لفرنسا وبريطانيا باقتنائه وبتكنولوجيا أمريكية وفي حدود قدرتها واشنطن، أما الجانب المقابل فقد تزعمه الاتحاد السوفييتي وفقاً لهيمنته على المعسكر الاشتراكي والذي أمد الصين بالتكنولوجيا النووية

¹⁶ جون بيلس وستيف سميث، *عولمة السياسة العالمية*، مرجع سابق، ص 710.

¹⁷ المرجع نفسه، ص 711.

قبل أن تطفح بينهما الخلافات الشهيرة^(*) وأن موسكو أرادت من وراء جعل الصين قوة نووية شيوعية ثانية إحداث المزيد من توازن القوى مع الغرب⁽¹⁹⁾. هذا وفضلاً عن حيازة هذه الدول للسلح النووي هناك ما يُعرف بدول "العتبة النووية" وفي مقدمتها الهند التي قامت بتفجيرها النووي الأول عام 1974 وكانت آنذاك تصر على الطابع السلمي لبرنامجها النووي وعلى أن قبلتها لن تُستخدم في أي حالة إلا للدفاع عن النفس ضد هجوم باكستاني محتمل⁽²⁰⁾. واستمرت الهند في استكمال برنامجها النووي الذي تخلّته العديد من التجارب التفجيرية مشكلة بذلك مصدر قلق عالي لدى كل من الو.م.أ وباكستان، والذي سبب ذلك إعلان الهند رسمياً امتلاكها لبرنامج كامل للتسليح النووي حينما رفضت التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإعلان وزير خارجيتها بصراحة قوله: "لماذا تفتخر فرنسا بامتلاك السلاح النووي وتُخجل الهند من ذلك؟ في كل حال

^(*) التي بلغت أوجها سنة 1969 باتهام ماو-تسي-تونغ للاتحاد السوفييتي بالحياد عن المبادئ الشيوعية الماركسية والأهداف التي سعى إليها كل من لينين وستالين.

⁽¹⁸⁾ 'التوازن النووي وبرنامج الدفاع الصاروخي الأمريكي، تحرير: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، دبي: مركز زايد، 2000، ص 07.

(19) نفس المرجع، ص 08.

^(*) التي بلغت أوجها سنة 1969 باتهام ماو-تسي-تونغ للاتحاد السوفييتي بالحياد عن المبادئ الشيوعية الماركسية والأهداف التي سعى إليها كل من لينين وستالين.

⁽²⁰⁾ 'سعد حقي توفيق، انتشار أسلحة الدمار الشامل بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد 27، 2003، ص 13.

نحن البلد الثاني عالمياً من حيث القوة البشرية ومفهوم الديمقراطية الكونية لا يمكن أن يتعارض مع امتلاكنا لقوة نووية على غرار القوى الأخرى²¹.

ويعلل حقيقة أسباب امتلاك الهند للسلاح النووي بالتهديدات الخارجية التي يتعرض لها الأمن القومي الهندي خصوصاً من باكستان، مع اعتبار أن كلاهما تسعى لسباق التسلح بوجود الخبرة العسكرية والتكنولوجيا النووية وبذلك فأى تصعيد يُخل بالتوازن الاستراتيجي، وربما يؤدي إلى المواجهة النووية..؟

مقابل ذلك وبمجهودات كبيرة واعتماداً على الذات، وتحت المراقبة الدولية الشديدة ورصد هندي متعاضم تمكن علماء باكستان من إنشاء مفاعل نووي واحد استحضروا فيه كمية من اليورانيوم المخصب لا تقل عما يوجد لدى خصمهم التاريخي الهند التي كانت تمتلك 11 مفاعلاً نووياً عام 1975، وكان قرار إسلام آباد أن تعمل نظرية الردع النووي على الحيلولة دون نشوب حرب كبيرة أخرى بين الطرفين مستندة إلى مقولة: "إذا أردت السلام فاستعد للحرب" أو أن تبقى هذه الدولة في موقف استراتيجي ضعيف بحيث يمكن للهند فرض شروطها عليها²².

قامت باكستان باختبار تفجيرات نووية سرية عدة مرات بداية من عام 1983 إلى غاية 1998 أين قامت الهند باستعراض للقوة أجرت خلاله خمس تجارب نووية في أسبوع واحد وتوجيه إنذار لجارتها بمدى الجاهزية والمكانة التي وصلت إليها القوة العسكرية الهندية ولكن باكستان ردت في نفس الشهر بإجرائها ست (06)

²¹ المرجع نفسه..

²² ممدوح عبد الغفور حسن، الثقافة النووية للقرن 21، القاهرة: دار الفكر العربي، 2000، ص198.

تفجيرات حقيقية مشهورة في مواقع أعلنت عنها وخلال مدة أقل في رد رسمي حاسم وشديد اللهجة على الهند⁽²³⁾.

فباتت الحقيقة الماثلة أمام المجتمع الدولي أن البلدين قد امتلکا أخيراً قدرات نووية عالية سواءً في الكم أو الكيف.

3.1. تغير إستراتيجية الردع "من الدفاع إلى الهجوم"

تتفق أغلب التحليلات العسكرية على أن الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الحرب الباردة قد اعتمدت بشكل جوهري على إستراتيجية الردع كمبدأ وحيد لحماية أمنها القومي ولكن زوال الحرب الباردة فرض معه جدلاً واسعاً حول ما إذا كانت هذه الإستراتيجية ستستمر كما هي أم يلزم تعديل بعض جوانبها أو الاضطرار إلى تغييرها في أسوأ الحالات، وذلك يؤدي إلى تأثير هذا الجدل على النظام الدولي الجديد. ومن أبرز ما أضافه الجدل الاستراتيجي النظري حول دور ومكانة الردع المضى باتجاه إمكانية الاستعانة بإستراتيجيتين بديلتين للخروج بمزيج متجانس من السلوك الاستراتيجي المؤثر والفعال وهما:

1- الضربة الوقائية.

2- الضربة الاستباقية.

ف عوضاً عن الاعتماد على إستراتيجية واحدة حصراً، يكون استعمال الاستراتيجيات الثلاث بتوازن نهجاً يمكن إدراكه واللجوء إليه بفاعلية كبيرة.

* الاستخدام الهجومي للأسلحة النووية في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة:

⁽²³⁾ المرجع نفسه.

إن إحدى إشكاليات التحولات التي تلت نهاية الحرب الباردة هي فكرة إمكانية استخدام الأسلحة النووية بل وأثير نقاش حول إمكانية الاستخدام الفعلي على المستوى الدولي وبالتحديد من جانب الو.م.أ²⁴

فقد كان مفهوماً أن مسألة عدم الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية تواجه تحديات عديدة، إذ استقر دائماً أن مصداقي الردع لقوة طرف ما تستند على إدراك الخصم أنه يمكن أن يستخدم أسلحة ضده فعلياً، وأنه لا يمكن الشك في نواياه بهذا الشأن، فإن لم تكن هناك احتمالات حقيقية للاستخدام الفعلي لن يكون هناك مصداقية للردع إلا أن ذلك لم يشكل عقدة لا حل لها، إذ كان مفهوماً أيضاً أن مثل هذا الاستخدام الفعلي الكامن يرتبط فقط بحالات نادرة تتصل بالبقاء وأنه لا يمكن تصديق أن مثل هذه الأسلحة يمكن أن تُطلق لأهداف أقل من ذلك. وكان التحدي الحقيقي يرتبط بتأثيرات التطورات التكنولوجية في مجال تطوير تصميمات و طاقة الأسلحة على استراتيجيات استخدامها، فكان ثمة ميل دائم لأن تخلق نظم الأسلحة الجديدة استخداماتها، خاصة في مجالين محددين هما: 1- تطوير أنظمة الدفاع ضد الصواريخ. 2- الأسلحة النووية التكتيكية.

فقد أدى التطور الأول إلى جعل إمكانية الدفاع النووي تبدو ممكنة، إذ أن التأثير الاستراتيجي لهذه الأسلحة قد ارتبط بعدم وجود دفاع ضدها، وأدى ظهور استراتيجيات الدفاع النووي إلى جعل إمكانية الاستخدام الفعلي مع تجنب الرد المضاد متاحة نظرياً لتبدأ مفاهيم الردع في التصدع.

⁽²⁴⁾ Pascal Vennesson, **La prolifération nucléaire en débat : assurances et périls**, revue française de science politique, institut d'études politique de paris, 46e année, 1996 , 1001.

لكن لم يكن من الممكن أن تظهر استراتيجيات نووية هجومية بفعل الآثار التدميرية التي تنجم عن القيام بمثل هذه المغامرة. مع ذلك يبدو أن آثار التطور الثاني كانت من القوة بحيث لم يكن من الممكن تجنبها، فقد أدى تطور الأسلحة النووية التكتيكية إلى تحول في مفهوم السلاح النووي ككل، فبينما كان اتجاه تضخيم القوة التدميرية على النحو الذي أنتج الأسلحة الهيدروجينية فقد أكد أكثر من ذي قبل على عدم إمكانية الاستخدام الفعلي لها، كان اتجاه تقليص القدرة التدميرية الذي أفرز الذخائر التكتيكية والأسلحة النيوترونية يضيق الفارق بين الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية مع الوقت لدى المخططين الاستراتيجيين والقادة الميدانيين، فلأول مرة توفرت إمكانية التفكير عملياً في إمكانية استخدام الأسلحة النووية في حالات معينة فعلياً كما كان هناك دوماً خلاف حول حديدها.

ومع ذلك لم يكن أحد يصدق أن هذه الأسلحة يمكن أن تستخدم فعلياً، فقد ظل تجاوز الحاجز المعنوي يشكل عقدة لدى المؤسسات العسكرية والقيادات السياسية خاصة مع ظهور ذخائر تقليدية شديدة التدمير وتوفر أسلحة تدمير شامل أخرى رفعت العتبة النووية وعدم إمكانية التفكير في سيناريو مقنع فنيا لحرب تقليدية نووية. فقد تضمنت خطة الطوارئ التي أعدتها وزارة الدفاع الأمريكية عام 2002 تحت عنوان "إعادة تقييم الوضع النووي" والتي اعتبرت أساساً لسياسة نووية أمريكية جديدة لتحدث انقلاباً نووياً حقيقياً، فالخطة تستند كلياً إلى ما لم يكن متصوراً عملياً من قبل وهو إمكانية استخدام الأسلحة النووية فعلياً في ظل أهداف وحالات وسيناريوهات محددة بدقة تشير إلى تجاوز نهائي للحاجز النووي القائم الذي منع

دائماً تحول السيناريوهات الممكنة إلى خطط عملية، خاصة مع وجود اختراقات إضافية مكملتها تتصل بما يلي²⁵:

- إمكانية استخدام الأسلحة النووية هجوماً ضد دول غير نووية فربح من الدول السبع المشار إليها كأهداف محتملة في الخطة (روسيا، الصين، كوريا الشمالية، إيران، العراق، سوريا، ليبيا) ليست يقيناً دولاً نووية.
 - إمكانية استخدام الأسلحة النووية هجوماً لأهداف لا تقترب على الإطلاق من فكرة البقاء فالأسباب المبررة للاستخدام تتصل بحماية حليف، أو تدمير أهداف مستعصية أو الرد على هجوم غير تقليدي.
- عموماً يمكن القول أن هذه الإستراتيجية تظل في جانب مهيم فيها ردعية وفقاً لمفاهيم الردع الممتد، تهدف إلى منع أي طرف من تهديد المصالح الأمريكية بإرسال إشارة واضحة بأن الو.م.أ لن تتردد في استخدام كل ما لديها من أسلحة إذا تعرضت مصالحها للتهديد.

والأهم أن الإستراتيجية الجديدة كانت تتسم بتعقيدات قد تدفع في اتجاه التقدم نحو الاستخدام النووي الفعلي بأسرع مما يتصور أطراف أي صراع محتمل يرتبط بها، فهي تستند على أسلحة نووية صغيرة وربما نظيفة قابلة من الناحية الفنية للاستخدامات القتالية، قياساً على الأسلحة النووية الإستراتيجية، والمشكلة أن الأطراف المستهدفة قد لا تصدق أنها يمكن أن تُستخدم هذه الأسلحة ضدها بفعل الحاجز النووي التقليدي وعدم وضوح الخطوط الحمراء المتصلة باستخدامها كما هو الحال بالنسبة

²⁵ التقرير الاستراتيجي العربي 2004، القاهرة: مركز الدراسات السياسية

والإستراتيجية، 2004: <http://www.acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RABB57.html>

لتهديد البقاء، وبالتالي ستكون دائماً هناك فجوة ردع تدفع في اتجاه اختبار تلك الخطوط في الوقت الذي تعتقد فيه قيادة القوة النووية أن لديها أسلحة قابلة تماماً للاستخدام وهو ما يؤدي إلى ارتباك وأزمات مستمرة قد تدفع نحو الاستخدام الفعلي ولو لمرة أولى ستطرح نفسها دائماً في كل أزمة مع ميل لا يُقاوم للضرب حتى لا تنهار الإستراتيجية الجديدة برمتها.

والواقع أن خطة الطوارئ النووية الأمريكية كانت تمثل تحولاً جوهرياً عن مفهوم الردع الذي سيطر طويلاً في العصر النووي، كما كان الحال جزئياً بعد ظهور مشروع مبادرة الدفاع الاستراتيجي خلال بداية الثمانينات، فكما أدت مشروعات نظم الدفاع ضد الصواريخ إلى تصدع نظرية الردع لصالح الدفاع، أدت الخطة الجديدة إلى انهيار واضح فيما تبقى من إستراتيجية الردع لصالح الهجوم، خاصة وأن تلك الخطة كانت تبدو بوضوح وكأنها الجناح النووي لإستراتيجية الحرب غير المتماثلة التي تشكل أهم أسس إستراتيجية الدفاع الأمريكية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001، وكانت التطورات التكنولوجية على المستوى النووي توحي بأنه لا يوجد ما يمنع فنياً من ممارسته.

- احتمال الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية في الصراعات الدولية: كان أحد أهم التحولات التي شهدتها الفترة الماضية يتعلق باحتمال استخدام الأسلحة النووية في الصراعات بين الدول خاصة ذات الطبيعة الإقليمية، فعندما انفجرت التوترات المسلحة بين الهند وباكستان عام 2003 انبرى تيار كبير في الدراسات الإستراتيجية ليؤكد أن الأسلحة النووية التي تمتلكها قوة إقليمية متوسطة تطرح مخاطر أوسع نطاقاً مما شهدته النسق الدولي الذي ارتبط تقليدياً بسلوك القوى النووية الكبرى خلال مرحلة الحرب الباردة، فهناك شك دائم في أن الردع الذي عمل طويلاً بين الو.م.أ

والاتحاد السوفييتي السابق يمكن أن يعمل بذات الفاعلية بين دول متوسطة أو صغيرة معادية لبعضها البعض تمتلك أسلحة محدودة وتخوض بها صراعات محلية وذلك لاعتبارات منها:

- -استعانة هذه الدول بالأسلحة النووية في إطار استراتيجيات هجومية وليست ردعية وهو ما يؤدي إلى أوضاع خطيرة على صعيد الاستقرار والتوازن.
 - -عدم قدرة الدول النووية الصغيرة أو الجديدة على نشر قوات ردع غير معرضة لاحتمالات الضربة الأولى، مما يؤثر على استقرار الردع في حالة تبنيها له.
- كما أن أغلب الصراعات التي يتم في إطارها امتلاك الأسلحة النووية من جانب قوى إقليمية في جنوب العالم تتميز بأنها صراعات معقدة يصعب تسويتها بحلول وسط حول قضاياها، وتوجد دائماً رؤى متطرفة لدى الطرفين تبني وجهة النظر الإقصائية بإمكانية إنهاء وجود الطرف الآخر حالما تتاح الفرصة لذلك، وهو ما طرح على الدوام مشكلات عديدة تبدأ بالكيفية التي تتم بها قيادة القوة النووية وتنتهي بأمن الأسلحة النووية ذاتها²⁶.

فرغم أن الهند وباكستان تراعي كلاهما المخاوف الغربية المبنية على الشك في قدرة الدولتين على إدارة منظومات الأسلحة النووية، إلا أن هذه المخاوف لها ما يبررها باعتبار أن الدولتين لم تطوروا نظاماً موثقاً للقيادة والسيطرة أو تعلن عن عقيدتهما النووية التي يمكن الاعتماد عليها والتحكم بأساليب استخدام تلك الأسلحة، والذي تشير إليه معظم الحسابات والتقديرات هو أن آثار عامل "التدمير المؤكد المتبادل (MAD)" إضافة إلى المستويات العالية التي حققتها المعلومات الاستخباراتية

²⁶ نفس المرجع، ص 98.

ساعدت القوى الكبرى المشاركة في الحرب الباردة على تفادي نشوب حرب نووية على الرغم من الاعتقاد الكبير أنه من غير المتوقع أن يتوفر أي من هذين العاملين في شبه القارة الهندية في المدى المنظور على الأقل.

فلطالما كانت القيود والعوائق الناجمة عن التدمير المؤكد المتبادل بين خصمي الحرب الباردة تركز على حيازة أنواع مختلفة من نظم الإطلاق ومنها الصواريخ المنطلقة من الغواصات، أما الهند وباكستان فإنهما تعتمدان على الصواريخ الأرضية ولا تمتلكان من أنظمة المراقبة النوع المتوافر لدى الدول الكبرى فليس هناك وقت للإنذار أو التحذير بعد عملية الإطلاق يسمح باكتشاف القراءات أو البيانات الخاطئة وقد يدفع ذلك إلى اتخاذ القرارات بتهور أثناء أزمة من الأزمات ويشجع على القيام بهجوم وقائي ومادام أي من الطرفين لا يملك فكرة جيدة عما يمكن أن ينشره أو يطلقه الطرف الآخر يصبح من الضروري افتراض أسوء الاحتمالات²⁷.

حتى وإن كان هناك نظام لإدارة الأزمات وتمّ تقليل وقوع أخطار أو مصادمات إلى الحد الأدنى يظل هناك تخوف مبرر من أن تعتبر الدولتان اللتان مازالتا في المراحل الأولى من تكديس الأسلحة النووية بأن اتخاذ قرار بالقيام بعملية إطلاق وقائية هو قرار منطقي وحكيم. والأرجح أن تكون باكستان هي مصدر الخطر حيث أن الأمر بالنسبة إليها لا يقتصر على امتلاك عدد قليل من الأسلحة وإنما هي أيضاً أقل قدرة على تجاوز عملية تبادل نووي بسلام، فإذا رأت المؤسسة العسكرية الباكستانية أن الحرب وشيكة فإن ذلك يغريها بالقيام بضربة أولى وقائية وخاصة إذا كانت تعتقد أن

²⁷ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، توازن القوى في شرق آسيا، أبو ظبي، ط01،

2001، ص36.

قنابلها لا يمكن أن تدمر معظم منصات الإطلاق في الهند، وقد يدفع إدراك الخبراء الاستراتيجيين الهنود لذلك إلى الاستنتاج منطقياً بأن من الأسلم لهم أن يستبقوا الهجوم الباكستاني ويباغتوا إسلام آباد كأسلوب وقائي، وهكذا تكوّنت أوضاع قابلة للانفجار في أي لحظة^(*).

مع كل هذه الظروف يبقى هناك عامل مهم يضبط السلوك الاستراتيجي والعسكري لدى الدولتين الجارتين وهو أن أياً منهما لم تواجه في النهاية معضلة تعرض أهدافها السياسية للإحباط أو القبول بهزيمة عسكرية تقليدية رغم امتلاكها أسلحة نووية، يُضاف إلى ذلك أن توجهات الطرفين ركزت على ما يلي:

- التأكيد على أن الاستخدام الرئيسي للأسلحة النووية من وجهة نظر الطرفين هو الردع، ولا يُفترض أن تكون أكثر من ذلك.
- التأكيد بوضوح على واحد من أهم إجراءات بناء الثقة المتعارف عليها على المستوى النووي وهو مبدأ عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية "No First Use"، فكل طرف يؤكد أنه لن يكون البادئ باستخدام تلك الأسلحة والرسالة محددة وهي أن كلاهما لن يفكر في استخدامها ضد الطرف الآخر لطالما لم يفكر الأخير في استخدامها ضد خصمه.

- قيام الدولتين ببعض الخطوات المهمة، ففي ظل أكثر الأزمات حدة بينهما منذ سنوات طويلة وعلى الرغم من أن الطرفين لم يحاولا أن يثيرا أية شكوك بشأن إرادتهما فيما يتعلق باستخدام القوة العسكرية إذا كانت ثمة ضرورة لذلك، قام الطرفان بإجراء

(*) يبقى النزاع المشتعل حول كشمير هو المغذي الأساسي لسلسلة التوترات بين الطرفين على الدوام.

التبادل السنوي المعتاد للمذكرات التي تتضمن قائمة المنشآت النووية الخاضعة للمعاهدة المبرمة بينهما سنة 1991، بشأن عدم الاعتداء على المنشآت النووية، وبقدر ما تحمل هذه الخطوة من إشارات سياسية ترتبط ببناء الثقة فإنها تحمل أيضاً دلالات إستراتيجية تتصل برغبتها في استقرار الردع القائم.

لقد أوضحت ظروف الأزمة النووية في شبه القارة الهندية أن هناك خطأً أحمر يحكم مسألة الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية بين الدول على المستوى الإقليمي بصرف النظر عن التهديدات التي يطلقها أي طرف في هذا الاتجاه، وغالباً ما لا يمكن تجاوز ما يتصل بذلك الخط في الأزمات التي يبدو فيها خطر الصدام النووي قائماً، فما لم تقم الدول المعنية في إقليم معين بتهديد بقاء الدول الأخرى وليس مجرد تهديد أمنها لن تكون هناك احتمالات حقيقية لاستخدام الأسلحة النووية أيّاً كان مستوى المواجهات المسلحة الذي يمكن أن تصل إليه التفاعلات الدائرة بينهما، لكن ذلك لم يطرح احتمالات الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية وإنما مخاطر الانزلاق إلى حرب نووية إذا ما توغل كل طرف في منطقة أمن الطرف الآخر إلى مدى يتجاوز خط العودة متجاهلاً أنه يمتلك أسلحة نووية وكأنها غير قائمة، ومن هنا كانت أهمية إيجاد قواعد واضحة لإدارة اللعبة النووية على المستويات الإقليمية.

4.1. 11 سبتمبر 2001 "ظهور خطر الإرهاب النووي"

من أخطر ما حملته فترة ما بعد 2001/09/11 عودة التهديد النووي إلى الظهور مرة أخرى في شكل أكثر تعقيداً هو الإرهاب النووي، فلم يكن أحد قبل ذلك يصدق أن الإرهاب النووي يمكن أن يشكل تهديداً فعلياً، إذ كان الموضوع يُطرح في حلقات النقاش الأكاديمي وإدارات التقييم في المؤسسات الرسمية كسيناريو سيء يركز

على تصورات نظرية أكثر مما يرتبط باحتمالات واقعية، إلى درجة أن معظم الدول التي يفترض أنها مستهدفة بذلك م تخصص أية موارد مالية ذات أهمية لبرامج البحث العلمي أو العمليات المضادة أو الدفاع المدني المتصلة بتلك الاحتمالات.

وقد تغير الوضع تماماً بعد ذلك، ليس فقط لظهور مؤشرا تفيد بوجود إمكانية حقيقية لوقوع حوادث إرهاب نووي، لكن لأن الطريقة التي تمت بها الهجمات على برجي التجارة العالمية والبتاغون أوضحت أن كل شيء قد أصبح ممكناً وأن ثمن تجاهل احتمالات حدوث ما لا يمكن تصديقه منطقياً قد يكون هائلاً.

إن قضية الإرهاب النووي كانت مطروحة خلال فترات مختلفة في تلك المرحلة إلا أنها لم تكن تمثل مشكلة رئيسية على غرار تلك المشكلات الكبرى التي سيطرت على التفاعلات الدولية خلال النصف الأخير من القرن الماضي لأسباب مختلفة، منها أنه لم يكن هناك قناعة بأن تنظيماً إرهابياً يمكن أن يمتلك القدرة على الحصول على أسلحة نووية في الوقت الذي كانت فيه دول متوسطة الحجم لديها مرافق وبرامج وعلماء وقدرات مالية غير قادرة على حيازة تلك الأسلحة، فلم تكن المعارف والتكنولوجيا النووية قد شاعت وكان تداول المواد والمعدات النووية في السوق السوداء محدوداً قبل انهيار الاتحاد السوفيتي.

أيضاً، لم يكن هناك تصور لدى التيار الرئيسي في دراسات الأمن حول طبيعة الإستراتيجية التي يمكن أن توظف المنظمات الإرهابية تلك الأسلحة النووية المفترضة في إطارها، خاصة وأن الأمر يتعلق بقنبلة نووية واحدة أو قنبلتين لا أكثر غالباً، تصلحان لأغراض محدودة كالابتزاز النووي الذي لم يكن أحد يصدق إمكانية حدوثه وليس شن حرب.

كما لم تكن هناك مؤشرات حول سعي تنظيمات متطرفة لامتلاك تلك الأسلحة على قدر من الجدد، فقد كان المتعاملون في السوق السوداء لتجارة المواد والمعدات النووية يقتصرون على أجهزة استخبارات الدول لهذا كانت مسألة الإرهاب النووي فكرة مستبعدة.

لكن أحداث 11 سبتمبر 2001 والفترة التالية لها أدت إلى انقلاب حقيقي في التصورات الخاصة بالإرهاب النووي، إذ أصبح يُنظر إليه على أنه أحد مصادر التهديد الأكثر إلحاحاً للأمن الدولي، وأنه قد يشكل أهم أنماط التهديدات التي تواجه العديد من دول العالم في القرن 21 كما كانت الحرب النووية سمة القرن الماضي.

ورغم عدم وجود مؤشرات حاسمة تشير إلى أنه يمثل مشكلة كبرى على غرار ما مثله سباق التسلح النووي أو الانتشار النووي في الفترات السابقة. وما يؤكد اتجاهات التفكير الجديدة السائدة بخصوص الإرهاب النووي حالياً ما قيل خلال اجتماع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بفيينا في 02 نوفمبر 2001^(*).

يُضاف إلى ذلك أن ثمة قناعة سادت في أوساط صنع القرار وأجهزة الاستخبارات ومراكز الدراسات في العديد من دول العالم بأنه لم يعد من الممكن الاستمرار بالتفكير في مشكلة الإرهاب النووي وفقاً للأطر التقليدية التي حكمتها طويلاً لاعتبارين:

- أن عدة مؤشرا قد تبلورت في المدة الأخيرة تشير إلى أن بعض تنظيمات العنف قد بدأت تعمل في اتجاه امتلاك قدرات تدمير شامل بيناه قدرات نووية، في ظل أوضاع

(*) تخلى خبراء الوكالة المحافظين بطبيعتهم عن تصوراتهم السابقة ليعلم بعضهم أن الإرهاب النووي لم يكن يمثل تهديداً عاجلاً، والآن أدركنا انه لا يمكن تنحيته جانباً إذ انه أصبح في الواجهة تماماً.

دولية تتيح لها ذلك كتنظيم القاعدة الذي سعى فعلاً للحصول على أسلحة نووية. وفي ظل هذه الظروف فإنه لا أحد يمكنه استبعاد هذه الاحتمالات خاصة أن الأمر يتعلق بأسلحة نووية ذات قدرات تدميرية خطيرة إلى درجة لا يمكن معها تحمل تكلفة خطأ التقدير، فقد أصبح إطار التفكير السائد حالياً هو أن كل شيء ممكن إلى أن يثبت العكس.

- أن احتمالات الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية في هجمات إرهابية قد أصبحت متصورة أكثر فأكثر، فقد ارتبطت التصورات التقليدية لخطورة السلاح النووي سابقاً بضخامة الآثار التدميرية لها أكثر من احتمالات استخدامها - لم تستخدم فعلياً سوى مرة واحدة ضد اليابان عام 1945-. وكان مفهوماً تماماً أن هناك قيوداً هائلة تحيط بإمكانية حدوث ذلك مرة أخرى بما في ذلك الاستخدامات الإرهابية لها. لكن أحداث 2001/09/11 قد أظهرت وجود استعدادات للمغامرة لدى الكثير من العناصر وهي نقطة جوهرية توازي اختراع الصواريخ الباليستية في الخمسينيات.

الخاتمة:

لقد أدت التطورات الجارية باحتمالات الامتلاك والاستخدام إلى بلورة مشكلة جادة، لكنها مازالت في واقع انتقالي لن يتخذ أبعاده المتكاملة إلا إذا وقعت أعمال إرهاب نووي فعلياً وإلا فإن المشكلة ستوقف عند نطاق التصورات النظرية. كما طُرحت احتمالات واقعية حول الضربات النووية الإرهابية المتصورة، استناداً إلى مفاهيم وسيناريوهات معروفة منذ سنوات طويلة ووقائع حديثة كشفتها أحداث 2001/09/11 ومنها:

- احتمالات استخدام سلاح إشعاعي بهدف نشر مواد مشعة^(٨) في منطقة الهجوم لإلحاق أضرار أو إصابات بالأفراد والمنشآت، لأن هناك إمكانية نظرية لتطوير هذه الأسلحة دون عوائق فنية كبيرة، وستكون آثارها مشابهة لحوادث التسريبات الإشعاعية في المفاعلات النووية ، ويمثل امتلاك هذا السلاح الذي يُعرف "بالقنبلة القذرة" أحد الخيارات الأساسية لجماعات الإرهاب إذا ما تحركت في اتجاهات نووية⁽²⁸⁾.
- احتمالات استهداف المفاعلات النووية: منذ الثمانينات أُثير نقاش حول "خطر الحرب الإشعاعية" بفعل قيام عدة دول باستهداف المفاعلات النووية للدول الأخرى، وفي هذا الإطار طُرحت سيناريوهات حول إمكانية قيام جماعات إرهابية أو تمردات مسلحة بشن هجمات تقليدية باستخدام الشاحنات الملغمة أو الطائرات الصغيرة ضد المنشآت النووية خاصة المفاعلات وهو ما ينتج عنه آثار تختلف كثيراً عن التسريبات الإشعاعية المرتبطة بالأسلوب الأول، فهذا الوضع يرتبط بحالة مثلما جرى في انفجار مفاعل تشيرنوبيل بأوكرانيا السوفيتية عام 1986.
- إن مشكلة استخدام الأسلحة النووية أصبحت معقدة، إذ شهدت السنوات الأخيرة تحولاً حقيقياً في عدة اتجاهات كان من المعتقد أنها غير محتملة، هي الاستخدامات الهجومية الدولية والإقليمية إضافة إلى الإرهابية، لكن ظلت محددات مختلفة تحيط

^(٨) استعمال الـ (TNT) لتوسيع نطاق الآثار الإشعاعية جغرافياً باستعمال نظائر البلوتونيوم اليورانيوم ومواد معلومات كالسينيريوم 137 أو الكوبالت 600.

⁽²⁸⁾ التقرير الاستراتيجي العربي ، مرجع سابق، ص 11.

بكل منها، فلم يصبح استخدام الأسلحة النووية ممكناً كأى سلاح تقليدي آخر لكن لم تعد تحيط به تلك القيود التي طالما جعلته مستبعداً تماماً²⁹.

قائمة المراجع:

1. الكتب:

1. ألفين وهايدي توفلر، الحرب والحرب المضادة: الحفاظ على الحياة في القرن المقبل، ترجمة صلاح عبد الله، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر.
2. أندرو باسيفيتش، الإمبراطورية الأمريكية، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004.
3. جون بيلس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث، 2004، 01.
4. مجموعة من المؤلفين، التقرير الاستراتيجي العربي 2004، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004.
5. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية ، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1999.
6. محمد عبد السلام، احتمالات ومحاذير استخدام السلاح النووي في الشرق الأوسط، إبراهيم محمد العناني وآخرون، الخيار النووي في الشرق الأوسط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

²⁹ المرجع نفسه، ص14.

7. محمود نبيل فؤاد طه، الأسلحة النووية وأولويات الأمن القومي في ضوء إمكانات نووية عربية، (ورقة قدمت إلى : الخيار النووي في الشرق الأوسط ، أعمال الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات المستقبل جامعة أسيوط ، تحرير: محمد إبراهيم منصور، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
 8. ممدوح عبد الغفور حسن، الثقافة النووية للقرن 21، القاهرة: دار الفكر العربي، 2000.
 9. فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، 147، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1990.
 10. "فوكوياما يحلل تقرير البنتاغون" تر: رشيد أبو غيدا، المنتدى، السنة 07، نوفمبر 1992.
 11. زينغيو برززنسكي، بين عصرين: الإستراتيجية الأمريكية في العصر الإلكتروني، تر: محبوب عمر، القاهرة: العربي للنشر، 1988.
 12. التوازن النووي وبرنامج الدفاع الصاروخي الأمريكي، تحرير: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، دبي: مركز زايد، 2000.
 13. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، توازن القوى في شرق آسيا، أبو ظبي، ط01، 2001.
- 2. المجالات:**
1. كريم حجاج، ملامح الإستراتيجية الأمريكية في القرن القادم، القاهرة، السياسة الدولية، العدد 127، جانفي 1997.

2. سعد حقي توفيق، انتشار أسلحة الدمار الشامل بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد 27، 2003.

3. التقارير:

التقرير الاستراتيجي العربي 2004، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004:

<http://www.acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RABB57.html>

Livres:

1. James Stavridis, **The second revolution**, joint force quartely, (JFQ),spring 1997.
2. Pascal Vennesson, **La prolifération nucléaire en débat : assurances et périls**, revue française de science politique, institut d'études politique de paris, 46e année, 1996 .

Revues:

1. Achton . B. Carter, Keeping America's Military Edge, **foreign affairs**, vol 80 , n01, January-February 2001.